

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1994/9
29 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة

الدورة الثانية

١٦ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المناقشة العامة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، مع التركيز على العناصر الشاملة لعدة قطاعات من جدول أعمال القرن ٢١ والعناصر الحاسمة للاستدامة

المعلومات الوطنية

تقرير الأمين العام

١ - في الدورة الأولى للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، شجعت الحكومات على أن تقدم إلى اللجنة في دورتها الثانية معلومات عما تضطلع به من أنشطة تنفيذًا لجدول أعمال القرن ٢١.

٢ - واستنادًا إلى المبادئ التوجيهية التي وفرتها اللجنة واتباعًا لجدول أعمال القرن ٢١ بأقصى قدر ممكن من الدقة، بعث الأمين العام، في آب/أغسطس ١٩٩٣، برسالة إلى جميع الحكومات يقترح فيها صيغة لتقديم المعلومات ويلتمس استجابات طوعية في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

٣ - وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤، كان قدر ورد ٢٦ ردا. وقد جاءت عشرة من بلدان نامية وثلاثة من بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، و ١١ من بلدان صناعية، وإثنان من منظمتين إقليميتين. وتشمل هذه الردود بعض التقارير التي لا تتضمن المعلومات المطلوبة للدورة الثانية للجنة فحسب بل تذهب إلى أبعد

من ذلك حيث تعرض خطط العمل الوطنية الموضوعة لتنفيذا لجدول أعمال القرن ٢١. وتتباين الردود من حيث طولها وما تتضمنه من تفاصيل. أما أكثرها استفاضة فيقع فيما يزيد على ١٥٠ صفحة. ومثلما هي الحال فيما يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أسيء إلى حد كبير تقدير الوقت اللازم لإعداد التقارير، وبالنسبة للعديد من البلدان النامية بوجه خاص، لم يكن توفير المعلومات بالأمر اليسير نظرا للافتقار إلى القدرة الوطنية.

ألف - طريقة التحليل

٤ - شكل جدول أعمال القرن ٢١ إطار هذا التحليل وتيسيرا لإجراء التحليل وضع برنامج لإرساء قاعدة بيانات أساسية كيما يتسنى فرز المواد واستعراضها حسب كل بلد على حدة وذلك على أساس قطاعي وأيضا على نحو شامل لعدة قطاعات. وتمت دراسة ردود البلدان بشكل تفصيلي وأدخلت المعلومات ذات الصلة في قاعدة البيانات. وقد قدمت بعض البلدان ردودا توافقت بسهولة مع هيكل قاعدة البيانات. بيد أن ثمة تقارير أخرى استلزم الأمر تحليلها وتزويدها بإحالات إسنادية وإعادة كتابتها. وفي هذه المرحلة ليست قاعدة البيانات سوى أداة داخلية لمساعدة الأمانة العامة على إعداد التقارير اللازمة للدورة الثانية للجنة. وسوف تكيف الأمانة قاعدة البيانات بحيث تلبي احتياجات الإبلاغ مستقبلا.

٥ - وترد في مرفق هذا التقرير عينة من هيكل قاعدة البيانات في شكل مصفوفة تتضمن في الخانة الرأسية أحد فصول جدول أعمال القرن ٢١ بمجالاته البرنامجية، وتضمن في الخانة الأفقية المعلومات المطلوبة بموجب المبادئ التوجيهية. ولدى تحليل المعلومات الواردة في التقارير الوطنية، بحثت الأمانة العامة عن المعلومات ذات الصلة بكل خانة في المصفوفة. وأدرجت المعلومات المستخلصة من التقارير القطرية بشأن المسائل القطاعية والشاملة لعدة قطاعات في الوثائق الموضوعية ذات الصلة المعروضة على اللجنة، وهذا التقرير يوجز فقط النتائج الرئيسية المستخلصة من المعلومات المقدمة في التقارير الوطنية، وكذلك من المعلومات المتعلقة بالآليات والترتيبات المنشأة على الصعيد الوطني لمتابعة جدول أعمال القرن ٢١.

باء - موجز النتائج

٦ - رغم أن التقارير الواردة ليست من الكثرة بما يتيح للأمانة العامة أن تستخلص أي نتائج نهائية، فهي توفر بعض المعلومات المفيدة مستقبلا. ذلك أنه في معظم البلدان التي تلقت الأمانة العامة منها معلومات، تتخذ حاليا إجراءات لمتابعة قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. كما أن بلدانا عديدة أبلغت عن الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية.

٧ - وأفادت بعض التقارير بوضوح بأن التمكن من قياس أي تقدم ذي شأن يكون قد أحرز منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لا يزال أمرا سابقا لأوانه بكثير، وأن الصيغة التي استخدمتها الأمانة العامة شديدة التعقيد.

٨ - وتظهر جميع تقارير البلدان النامية أو تؤكد نقص الموارد البشرية والمالية و/أو التكنولوجية. وتركز الردود على الخطوات المتخذة بالاقتران مع الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وعلى المتابعة الفورية المتمثلة في تشكيل أفرقة استشارية أو تعزيز تلك الأفرقة وتحديد مراكز تنسيق كخطوة أولى ضرورية في هذه العملية. وقد وردت إشارات كثيرة إلى عقد اجتماعات أولية للأفرقة الاستشارية، ووضع تشريعات واستراتيجيات و/أو مشاريع برامج عمل جديدة. وتورد بعض تقارير البلدان النامية البرامج والمشاريع مع بيان تقديرات التمويل والاحتياجات من التكنولوجيا التي يجري توجيهها إلى المؤسسات المالية والإنمائية الدولية. وفي جميع الأحوال، ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الأنشطة مبادرات جديدة اضطلع بها بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أم أنها أنشطة سابقة جرى تنقيحها.

٩ - أما عن البلدان الثلاثة التي تمر بمرحلة انتقالية فيبدو أنها تشهد قيودا أقل مما يشهده غيرها في قطاع الموارد البشرية ولكنها تفتقر إلى التكنولوجيا السليمة اللازمة لمعالجة المشاكل المحددة التي غالبا ما تكون مشاكل بيئية خطيرة، كما أنه يعوزها التمويل اللازم للتكنولوجيا من هذا القبيل. بيد أنه، فيما يتعلق بالمعرفة الأساسية بالمشاكل، يبدو أن لدى هذه البلدان فهما جيدا نسبيا للحالة.

١٠ - أما البلدان المتقدمة النمو فقد وفرت بيانات متماسكة وتناولت مختلف القضايا المثارة في جدول أعمال القرن ٢١، ولكنها لم تقدم البيانات في شكل يتماشى وجدول أعمال القرن ٢١ حيث أن تغيير نظم الإحصاء والإبلاغ القائمة لديها حتى تتكيف مع شكل جدول أعمال القرن ٢١ ينطوي على تكاليف مالية ويتطلب في بعض الحالات تشريعات جديدة.

١١ - وترد في ورقة مستقلة غير رسمية خلاصات قطرية موجزة للمعلومات المقدمة في التقارير الوطنية.

آليات التنسيق على الصعيد الوطني

١٢ - يغطي المرفق الثاني من هذا التقرير آليات وإجراءات التنسيق الرئيسية على الصعيد الوطني المبينة في المعلومات القطرية والإقليمية المقدمة إلى الأمانة. ويتبين من الجدول أن معظم الإجراءات تتصل باستعراض أو تعزيز الآليات القائمة، أو بإنشاء آليات تنسيق وطنية جديدة لكفالة التنمية المستدامة. ولقد

بدأ العمل - غالبا بمشاركة من المنظمات غير الحكومية - في البلدان والمنظمات الإقليمية التي قدمت تقاريرها، بينما يجري تعزيز آليات التنسيق.

إبلاغ اللجنة مستقبلا

١٣ - بدأ العمل جديا لإعداد الردود. وهي توفر بيانات لمن يتابعون مواضيع قطاعية بعينها أو مواضيع معينة شاملة لعدة قطاعات. وهذه البيانات لها قيمتها على الصعيد الوطني، بل وربما على الصعيد الإقليمي أيضا، وللأخصائيين القطاعيين كذلك، إلا أنها ليست لها مثل هذه القيمة في البلدان المتباعدة جغرافيا واقتصاديا.

١٤ - والتزاما بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في دورتها الأولى، ستسهل الأمانة العامة عملية عام ١٩٩٥، بالسعي إلى تضيق نطاق تركيز المجالات البرنامجية لكي يتسنى توفير معلومات أشد إيجازا.

المرفق الأول

الفصل ٦ - حماية صحة الإنسان وتعزيزها

[illegible]